٣١ أغسطس ٢٠٢٠م

الرئيس التنفيذي/المدير العام **المحترم**

تحية طيبة،

المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧ - نتائج المرحلة الثانية "تقييم الأثر المالي"

في ديسمبر ٢٠١٨م أصدرت المؤسسة خطة للتحول للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧ والتي احتوت على أربعة مراحل. المرحلة الأولى كانت مبوبة بعنوان تحليل الفجوات، والتي تم إتمامها في عام ٢٠١٩م. وأكملت شركات التأمين و/أو إعادة التأمين المرحلة الثانية من التحول للمعيار والمبوبة بعنوان "تقييم الأثر المالي" ("Financial Impact Assessment") ، وذلك وفقًا لخطة التحول الصادرة من المؤسسة. حيث أصدرت المؤسسة تعليمات هذه المرحلة في ١٠ نوفمبر ٢٠١٩م، وكان من المفترض أن تقوم الشركات بتسليم المتطلبات بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٠م؛ ولكن نظرًا للظروف المتعلقة بجائحة فيروس كورونا المستجد ("COVID ١٩")، تم تمديد تلك المتطلبات لمدة شهر واحد، وبذلك كان موعد التسليم ٣٠ أبريل ٢٠٢٠م.

في هذه المرحلة، كان على كل شركة تقديم المتطلبات الآتية:

أ) تقرير ونموذج تقييم الأثر المالي.
ب) تقرير تقييم الأثر التشغيلي.
ج) شهادة المراجعة من الإكتواري المعين والمدير المالي عن التقريرين الواردين أعلاه.

لقد قامت المؤسسة بمراجعة تفصيلية للمتطلبات المُسلمة من كل شركة. حيث اعتمدت المؤسسة على ما يتجاوز من مائتي معيار لتقييم المتطلبات المذكورة أعلاه. علاوةً على ذلك، أجرت المؤسسة اختبارًا مستقلًا لنتائج تقييم الأثر المالي لعينة من شركات التأمين و/أو إعادة التأمين.

الغرض من هذا الخطاب هو مشاركة الشركة بنتائج التقييم أعلاه، مع تقييم المؤسسة لتلك النتائج. كما أن الملحق رقم ٢ لهذا الخطاب يقارن نتائج تقييم الشركة وتقييم المؤسسة لتلك النتائج مع القطاع ككل، وكذلك سيتطرق الخطاب إلى تطلعات المؤسسة المستقبلية من الشركات في عدة محاور.

لذلك، فإنه من المهم مناقشة هذا الخطاب مع مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة العليا والاكتواري المعيّن وفريق عمل الشركة المخصص لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧. وفي حالة استخدام الشركة لخدمات مستشار خارجي لتطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧ فمن المتوقع أيضًا أن يتم مناقشة الخطاب بالتفصيل مع الاستشاري.

الخطاب مقسّم إلى الأجزاء الآتية:

أ) الجزء 'أ' - تقييم الأثر المالي (صفحة ٣ – ٢٣)

أ١. ملخص نتائج[١] تقييم الأثر المالي المقدمة من شركات التأمين (صفحة ٣ – ١٦)

أ٢. تقييم المؤسسة لتقارير تقييم الأثر المالي (صفحة ١٦ – ٢٣)

ب) الجزء 'ب' - تقييم الأثر التشغيلي (صفحة ٢٤ – ٣٠)

ب١. ملخص تقارير تقييم الأثر التشغيلي المقدمة من شركات التأمين (صفحة ٢٤ – ٢٦)

ب٢. تقييم المؤسسة لتقارير تقييم الأثر التشغيلي (صفحة ٢٧ – ٣٠)

ج) الجزء 'ج' - نتيجة المراجعات التي قام بها المدير المالي والخبير الاكتواري المعين (صفحة ٣١ – ٣٢)

د) الملحق رقم١ (الاختصارات المنطبقة والمعايير المستخدمة) والملحق رقم٢ (النتائج الخاصة بالشركة)

[١] تنبيه: النتائج الموضحة في الأقسام التالية أُنتجت من قبل شركات التأمين و/أو إعادة التأمين بعد تطبيق عدد من التبسيطات والأحكام الهامة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه لم يتم تدقيق ومراجعة البيانات المستخدمة والمنهجية المطبقة والتقديرات الناتجة في هذا التمرين. حددت المراجعة الخاصة بنا عددًا من أوجه القصور في العديد من المجالات. لذلك من المتوقع أن تكون النتائج الحقيقية بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٧ مختلفة، ربما ذات أهمية جوهرية، عن تلك التي تم إنتاجها أعلاه. قد يكون هذا نتيجة لأسباب مختلفة، بما في ذلك تنقيح الأحكام الهامة في ضوء تطور أفضل الممارسات، اعتماد نهج كامل يحل محل التبسيط، والتحقق من الصحة الذي يقوم به مراجعي الحسابات. وعلاوة على ذلك، من الممكن لنتائج الشركة الفردية ان تختلف جوهريًا عن نتائج القطاع الإجمالية – نرجو النظر في الملحق رقم ٢ لمقارنة نتائج الشركة مع القطاع.

الجزء أ - تقييم الأثر المالي

أ١. نتائج تقييم الأثر المالي

أ. فروع التأمين وطرق القياس المعتمدة التي أُخذت بعين الاعتبار

وفقًا للتعليمات الصادرة من المؤسسة لهذه المرحلة، كان مطلوبًا من كل شركة أن تُمثل فروع التأمين الأساسية أو الفرعية المختارة ما لا يقل عن ٧٥ في المئة من الوثائق التي اكتتبتها الشركة خلال سنة الاكتتاب ٢٠١٨م.

ينص المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧ على استخدام نموذج القياس العام كطريقة افتراضية. يمكن استخدام طريقة مبسطة، وهي نموذج تخصيص الأقساط وذلك وفقًا لشروط معينة. وبشكل منفصل، عندما يكون التأمين المكتتب به ميزات مشاركة مباشرة (على سبيل المثال، منتجات الحماية والادخار المرتبطة بالوحدة) يتطلب المعيار في هذه الحالة تطبيق نموذج الرسوم المتغيرة لهذه الفئة من التأمين.

يمكن أن يكون لكلٍ من الطرق المذكورة أعلاه تأثير كبير على الشركة، إما ماليًا أو تشغيليًا أو كليهما. ولغرض تقييم الأثر المالي فقط، طلبت المؤسسة من الشركة أن تختار فروع التأمين التي تعمل بها وتنطبق عليها جميع نماذج القياس.

اختارت العديد من الشركات فروع التأمين لتقييم الأثر المالي بحيث تستوفي الحد الأدنى من المتطلبات المذكورة أعلاه فقط. تجاوز آخرون الحد الأدنى وسعوا إلى تقييم تأثير المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧ (IFRS١٧) على مجمل المحفظة التأمينية تقريبًا. يوضح الرسم البياني الأول أدناه توزيع القطاع حسب عدد فروع التأمين المختارة من قبل الشركات في تقييم الأثر المالي الخاصة بهم. بينما يُظهر الرسم البياني الثاني فروع التأمين الأكثر اختيارًا.

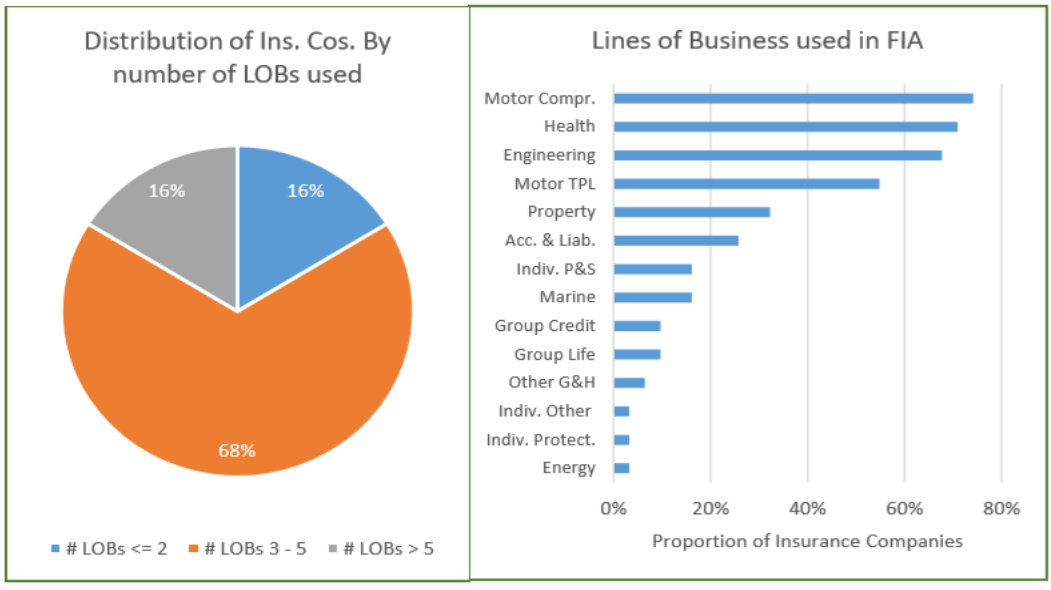

** ملاحظة: اللون الأزرق في الرسم البياني من الجهة اليسرى أعلاه (١٦%)، يحتوي على شركتي تأمين ذات فرعٍ تأميني واحد.*

أُعتبرت غالبية شركات التأمين أن لديها ما بين ثلاثة إلى خمسة فروع تأمين لتقييم الأثر المالي الخاص بهم. كان تأمين المركبات الشامل هو فرع التأمين الأكثر اختيارًا، يليه التأمين الصحي، مع استخدام نموذج تخصيص أقساط التأمين بشكل عام لكلا فرعي التأمين. تلى ذلك التأمين الهندسي، حيث بشكل عام تم استخدام نموذج القياس العام.

تأمل المؤسسة أن تأخذ الإدارة في عين الاعتبار الدروس المستفادة من نتائج تقييم الأثر المالي *عند اتخاذ قرار بشأن النموذج المناسب لكل فرع تأمين.*

ب. مستوى تجميع عقود التأمين

تتطلب مبادئ المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧ (IFRS١٧) من كل شركة تأمين تحديد مستوى تجميع عقود التأمين المناسب لأعمالها باستخدام عدة معايير. في هذا الصدد، يوضح الرسم البياني أدناه نطاق عدد مجموعة عقود التأمين التي تستخدمها شركات التأمين لكل فرع من فروع التأمين.

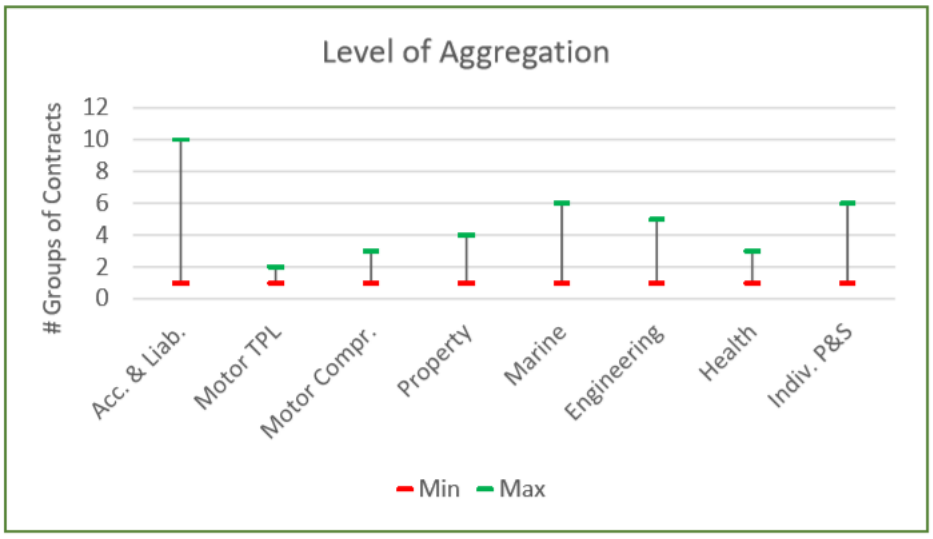

كما يتضح من العدد الأدنى الموضح أعلاه، قامت عدد من شركات التأمين بتعريف مجموعة عقود التأمين على مستوى فروع التأمين فقط، وذلك لتبسيط مرحلة تقييم الأثر المالي. من ناحية أخرى، بذلت العديد من شركات التأمين جهدًا إضافيًا لتحديد القطاعات الفرعية داخل كل فرع تأمين، إما بناءً على ربحية القطاعات الفرعية أو على أساس الاختلافات في طبيعة المخاطر التي يغطيها كل قطاع فرعي باتباع مبدأ "مخاطر متشابهة وتدار معا" كما ذُكر في المعيار.

ج. دوافع الفرق في الأرباح بين المعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS٤) والمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧)

توضح الرسوم البيانية أدناه الفرق في صافي الربح بين المعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS٤) والمعيار الدولي للتقرير المال ١٧ (IFRS١٧) في السنة الأولى لعينة من فروع التأمين بناءً على نتائج تقييم الأثر المالي. تم تحديد دوافع هذه الاختلافات في كل رسم بياني.

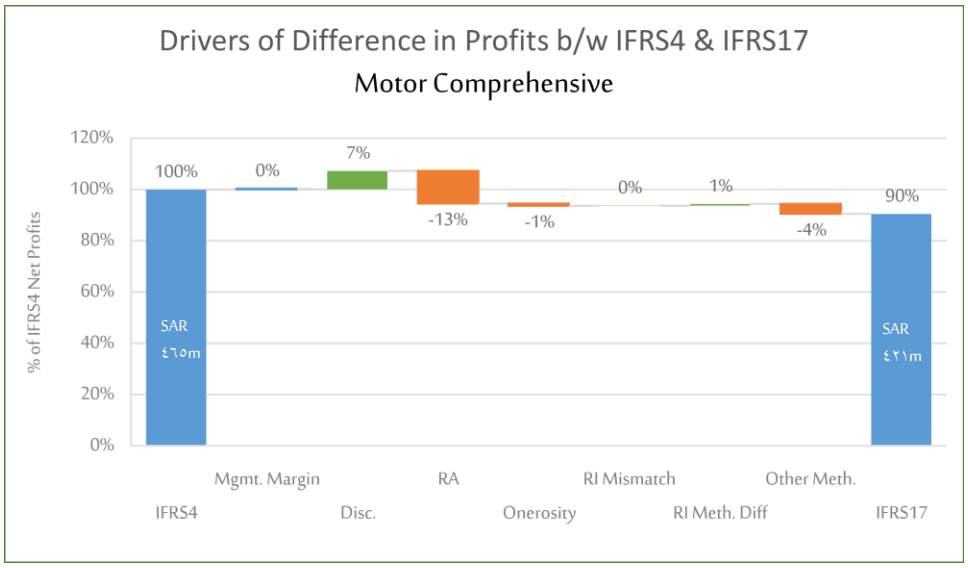

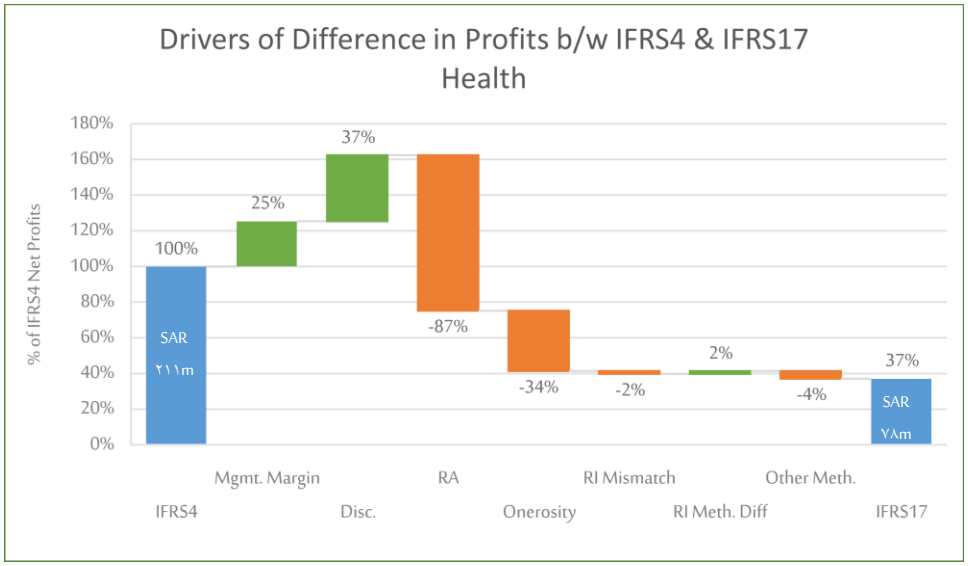

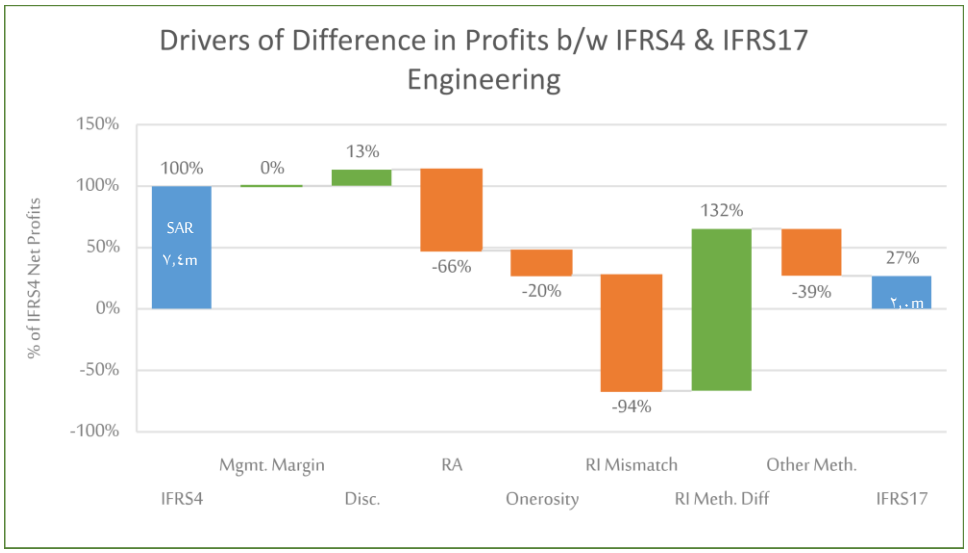

ملاحظة: الرسوم البيانية أعلاه هي بناء على مجموع بيانات شركات التأمين التي استخدمت فروع التأمين هذه في تقرير الأثر المالي.

يمكن أن نرى أعلاه، أن هناك عدد من الدوافع التي أدت إلى أن تكون أرباح السنة الأولى وفقًا للمعيار رقم ١٧ أقل من أرباح المعيار رقم ٤ وتأجيل تلك الأرباح إلى سنوات لاحقة. بالإضافة إلى ذلك، يختلف التأثير الفردي وكذلك الإجمالي للدوافع بشكل جوهري من فرع تأمين إلى آخر.

فرع تأمين المركبات الشامل (Motor Comprehensive) له تأثير محدود على أرباح السنة الأولى، ويرجع ذلك أساسًا إلى طبيعته الأكثر ربحية نسبيًا الى الافرع الأخرى. من ناحية أخرى، تبين ان فروع التأمين الصحي (Health) والهندسي (Engineering) شكلت انخفاضًا كبيرًا في الأرباح، مدفوعاً بمجموعة من العوامل المختلفة.

وبالنسبة إلى فرع التأمين الصحي (Health) ، تضخم تأثير كل دافع نظرًا لانخفاض قاعدة ربحه مقارنةً بفرع تأمين المركبات الشامل (Motor Comprehensive). كما انه اتضح للمؤسسة أن تعديل المخاطر("risk adjustment") له التأثير الأكبر هنا لأنه مبني على احتياطات المطالبات الكبيرة لفرع التأمين الصحي. الاعتراف بالعقود المتوقع خسارتها ("onerous contracts") بنمط أسرع مما كان عليه الحال في المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS٤ له ثاني أكبر تأثير على أرباح المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS١٧ ، والذي يبرز أيضًا تحديات الربحية بموجب هذا المعيار . التأثير الإيجابي "للخصم" يعوض الانخفاض في الأرباح، ولكن يرجع ذلك جزئيًا فقط إلى الطبيعة القصيرة لالتزامات المطالبات الصحية. كما أن إزالة هامش الإدارة ("management margin") من التزامات المطالبات له تأثير إيجابي كبير ، حيث يتم استبدال هذا العنصر الاختياري بعامل "تعديل المخاطر" الإجباري ، مما يؤدي إلى مزيد من التوافق في قوة احتياطيات المطالبات عبر قطاع التأمين.

وبالنسبة إلى فرع التأمين الهندسي (Engineering)، وبما أن هذا الفرع من التأمين يعد من الفروع الأقل في نسبة الاحتفاظ حيث أن نسبة عالية منه يتم إعادة تأمينه، فإن الفروق المنهجية بين الجزء الإجمالي والجزء المعاد تأمينه له التأثير الأكبر، وذلك ناتج عن تطبيق نماذج قياس مختلفة. يرجع الأثر السلبي لعدم تطابق إعادة التأمين ("reinsurance mismatch")

بشكل أساسي إلى عدم اتباع شركة واحدة للإرشادات الأخيرة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ("IASB")[٢] ومؤسسة النقد العربي السعودي بشأن التعامل مع أرباح معيد التأمين في الحالات التي تعتبر فيها العقود الأساسية متوقع خسارتها. على الرغم من طبيعتها طويلة الأجل وتقلباتها الكبيرة، فإن تأثيرات "الخصم" و "تعديل المخاطر" على صافي أرباح التأمين الهندسي أقل من تأثيرها على التأمين الصحي، نظرًا لارتفاع معدل التخلي في إطار التأمين الهندسي مما يؤدي إلى تأثير منخفض لصافي إعادة التأمين.

<u>الحماية والادخار - أفراد</u>

كانت بيانات فرع تأمين الحماية والادخار للأفراد قليلة، ولوحظت مجموعة واسعة من النتائج بين العدد قليل من الشركات التي تكتب فرع تأمين. لذلك، تأثرت العديد من المكونات في الرسم البياني أدناه بشدة بالشركات الفردية. أيضًا، بما أن فرع التأمين هذا عمومًا كان يمثل خسارة في السنة الأولى، يقارن الرسم البياني أدناه الخسارة الإجمالية (بدلاً من الربح) بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS٤) و المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧)، إلى جانب دوافع التغيير بين الاثنين.

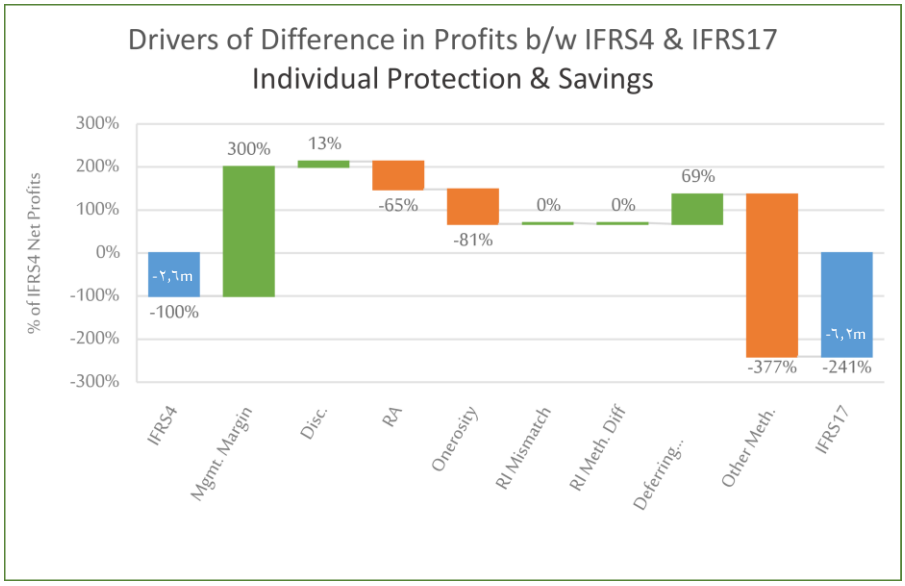

ملاحظة: الرسمات البيانية أعلاه هي بناء على مجموع بيانات شركات التأمين التي استخدمت فروع التأمين هذه في تقرير الأثر المالي

كان لإصدار هامش الإدارة المضمّن حاليًا في احتياطيات المعيار الدولي للتقرير المالي٤ (IFRS٤) تأثير إيجابي كبير. وأعقب ذلك التأثير الإيجابي "تأجيل نفقات الاستحواذ" ("deferral of acquisition expenses")، للعلم شركة واحدة فقط سمحت بذلك. في حين أن عدم اهتمام شركات - التأمين على الحياة - الأخرى بها أمر منطقي نظرًا لأنه حتى تاريخ يونيو ٢٠٢٠ لم

[٢] اعتمدت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين المعايير الدولية للتقرير المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وواجبت التطبيق بدايةً من عام ٢٠١٨م.

يتم الانتهاء من إرشادات المعيار الدولي للتقرير المالي IFRS١٧ بشأن هذا الموضوع، فقد تكون الإرشادات النهائية لها تأثير جوهري على أرباح السنة الأولى لشركات التأمين على الحياة.

من ناحية أخرى، نتج أكبر انخفاض في الأرباح عن "اختلافات منهجية الأخرى " ("other methodology differences")، ويرجع ذلك أساسًا إلى الاعتراف بالأرباح بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFSR١٧) بشكل أبطأ مما هو عليه في المعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS٤). كما وأنه يبدو أن الاعتراف بالعقود المتوقع خسارتها وإضافة تعديلات على المخاطر (بدلاً من هامش الإدارة التقديرية) له تأثير جوهري على النتائج.

أيضاً من المثير للاهتمام أن التأثير الصافي الإجمالي للخصم كان إيجابيًا بالنسبة لبعض الشركات ولكنه كان سلبياً بالنسبة للشركات الأخرى، بحيث تتأثر التدفقات النقدية لأقساط التأمين ماديًا بالخصم لأعمال الحماية والادخار الفردية، على عكس تأمين العام والصحي.

د. نمط ظهور الربح - المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٤ ورقم ١٧

<u>التأمين العام والصحي</u>

في حين أن المتوقع أن يكون إجمالي الأرباح على مدى عمر عقود التأمين هو نفسه وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS٤) والمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧)، فقد لوحظ أن الأرباح وفقا للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧) تظهر بشكل أبطأ مما هو عليه في المعيار الدولي للتقرير المالي٤ (IFRS٤) بسبب الدوافع الموضحة في الرسوم البيانية في القسم السابق.

توضح الرسوم البيانية أدناه الاختلاف في نمط ظهور الربح بين المعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS٤) والمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧)، لعينة من فروع التأمين.

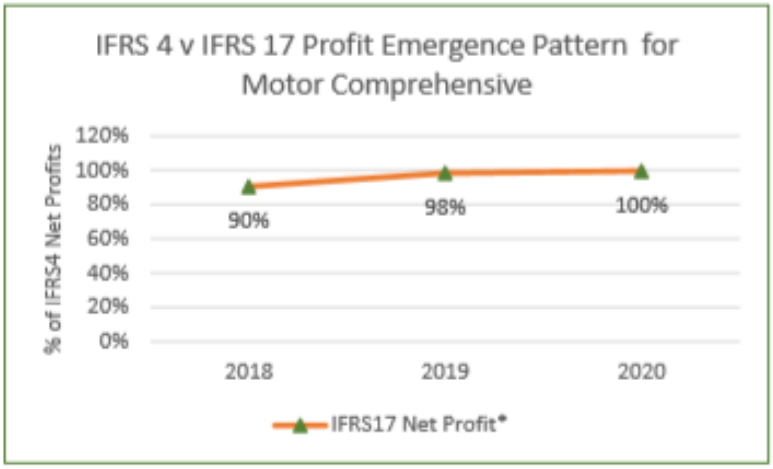

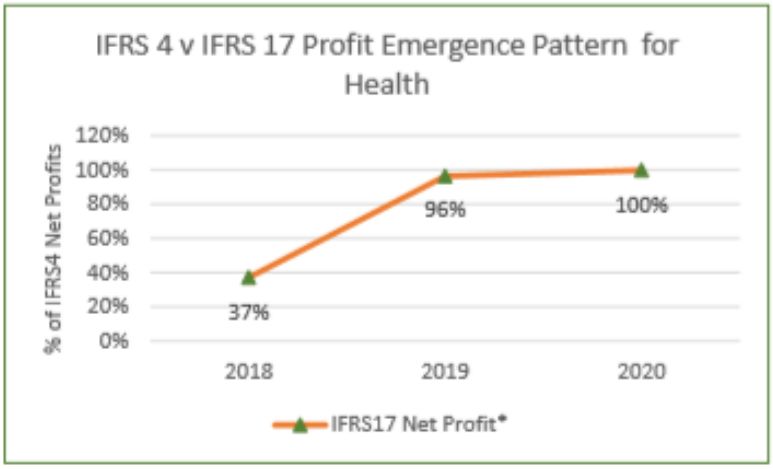

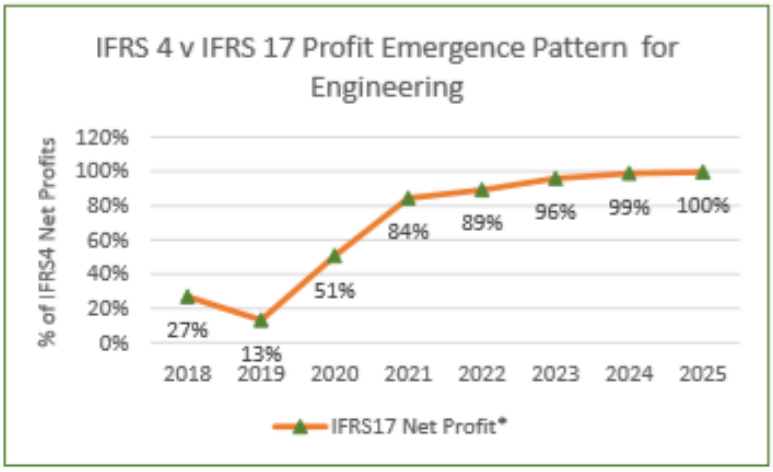

ملاحظة: الرسمات البيانية أعلاه هي بناء على مجموع بيانات شركات التأمين التي استخدمت فروع التأمين هذه في تقرير الأثر المالي

يمكن أن نرى أعلاه، أنه على الرغم من وجود تأثيرات مختلفة جوهرية في السنة الأولى، فإن الأرباح التراكمية لفرعي المركبات والصحي تلحق بأرباح المعيار رقم ٤ بشكل سريع، وهذا يتوافق مع طبيعتها قصيرة الأجل. يبرز التأخير في الأرباح لفرع التأمين الهندسي حيث لا تصل الأرباح إلى مستوى المعيار رقم ٤ إلا بعد عدة سنوات.

تأمين الحماية والادخار – أفراد

يوضح الرسم البياني أدناه الاختلاف في نمط ظهور الأرباح بين المعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS٤) والمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧)، لفرع تأمين الحماية والادخار للأفراد.

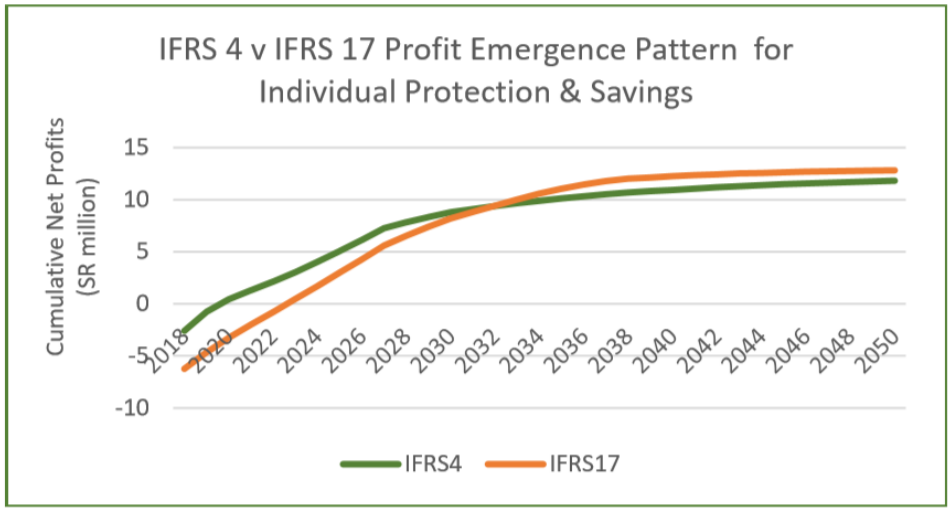

*ملاحظة: الرسمات البيانية أعلاه هي بناء على مجموع بيانات شركات التأمين التي استخدمت فروع التأمين هذه في تقرير الأثر المالي.

يمكن ملاحظة أنه على غرار ما نراه في فروع التأمين العام والصحي، أن الأرباح تظهر وفقا للمعيار الدولي للتقرير المال ١٧ (IFRS١٧) أبطأ مما هي عليه في المعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS٤)، ومع ذلك يتضح أن الاتجاه قد انعكس في السنوات الأخيرة. علاوة على ذلك لا يبدو أن الأرباح التراكمية وفقا معيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS٤) والمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧)، متقاربة.

ومن أجل شرح الحالات الشاذة وفقًا لما ذُكر أعلاه، فقد تم التواصل مع شركات التأمين المعنية. في إحدى الحالات، تم استخدام افتراضين مختلفين لعائدات الاستثمار لمعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS٤) ولمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧)، وفي حالات أخرى، تفتقر التفسيرات للوضوح. وتعتقد المؤسسة بأن هنالك حاجة لدراسة هذه الحالات الشاذة من قبل إدارة الشركة في الفترات القادمة.

هـ. نتائج اختبار الحساسية

تعتمد النتائج بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧) على عدد من الفرضيات الجديدة غير المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS٤). من المهم أن تفهم الادارة حساسية النتائج لتلك الفرضيات. لذلك، وكجزء من تمرين تقييم الأثر المالي (FIA)، طلبت المؤسسة، بالإضافة إلى السيناريو الأساسي، استخلاص النتائج باستخدام مجموعات بديلة من الفرضيات.

يلزم إجراء ثلاثة أنواع من اختبارات الحساسية، والتي تغطي (١) معدل الخصم، (٢) تعديل المخاطر، (٣) نسبة العقود المتوقع خسارتها ضمن فروع التأمين.

١- اختبار حساسية معدل الخصم

يتطلب اختبار الحساسية هذا الحصول على نتائج باستخدام اثنين من فرضيات معدلات الخصم البديلة، أي "معدل الخصم الأساسي + ٢%" و "معدل الخصم الأساسي (-٢%")، مع مراعاة حد أدنى قدره (٠%). توضح الرسوم البيانية أدناه التغيير في الربح التراكمي باستخدام الفرضيات المذكورة أعلاه مقارنة بالربح بموجب الفرضية الأساسية، على سبيل المثال، أفرع التأمين الصحي والهندسي.

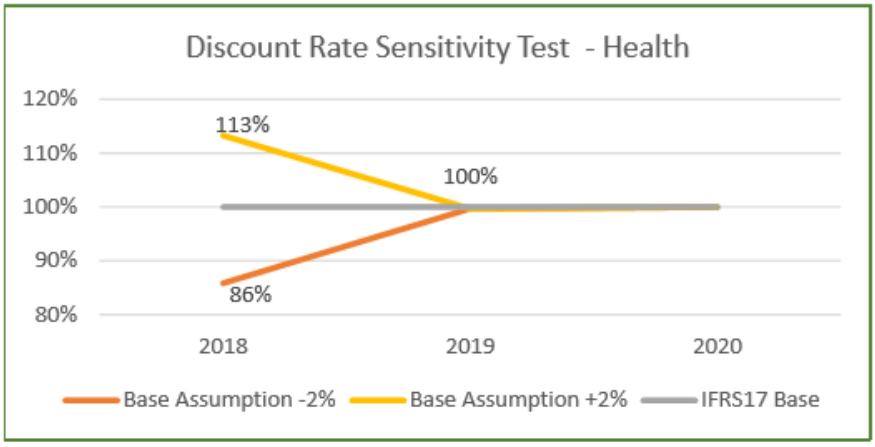

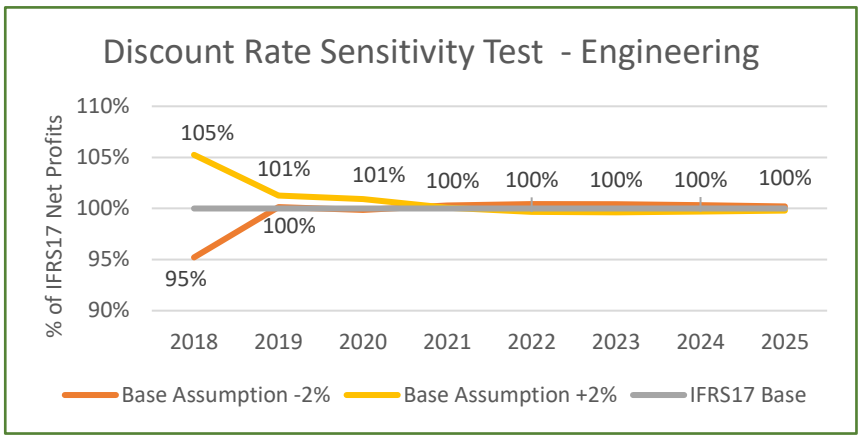

يمكن أن نرى أعلاه أنه خلال السنوات الأولى، تكون الأرباح في إطار كل فروع التأمين حساسة ماديًا لاختيار فرضية معدل الخصم. تكون حساسية الأرباح لمعدل الخصم أقل في إطار التأمين الهندسي مقارنة بالصحي، عكس ما هو متوقع. وعند اخذ نظرة عن كثب لوحظ ان سبب ذلك هو حركة وثائق التأمين الهندسي المربحة والمخسرة في اتجاهات متعاكسة في الرسم البياني أعلاه منتجة أثر أضعف لتغيير معدل الخصم في السنوات التالية.

<u>تأمين الحماية والادخار – أفراد</u>

يوضح الرسم البياني أدناه نتائج اختبار الحساسية لفئة الحماية والادخار للأفراد.

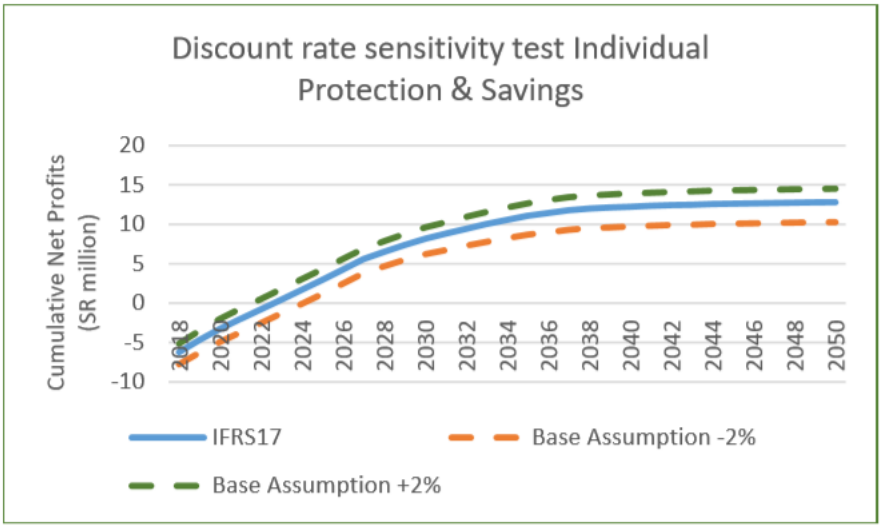

ملاحظة: الرسمات البيانية أعلاه هي بناء على مجموع بيانات شركات التأمين التي استخدمت فروع التأمين هذه في تقرير الأثر المالي

يمكن ملاحظة أن صافي الأرباح حساس جوهرياً لاختيار معدل الخصم.

تتوقع المؤسسة أن تضع الإدارات عملية لتوفير معلومات موثوقة في الوقت المناسب للاكتواري المعين للمساعدة في اختيار معدل الخصم المناسب بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧)، وان يتم وضع ضوابط لضمان مراجعة كافية حول معدل الخصم المحدد من قبل الاكتواري المعين.

٢- اختبار حساسية تعديل المخاطر

يتطلب اختبار الحساسية هذا الحصول على نتائج باستخدام اثنين من بدائل فرضية تحمل تعديل المخاطر، أي "تعديل المخاطر الأساسية + (٥%)" و " تعديل المخاطر الأساسية (–٥%)"، بشرط أن يكون الحد الأدنى (٠%). توضح الرسوم البيانية أدناه التغيير في الربح التراكمي باستخدام الفرضيات البديلة المذكورة أعلاه مقارنة بالربح بموجب الفرضية الأساسية لفرع تأمين المركبات الشامل والهندسي كأمثلة.

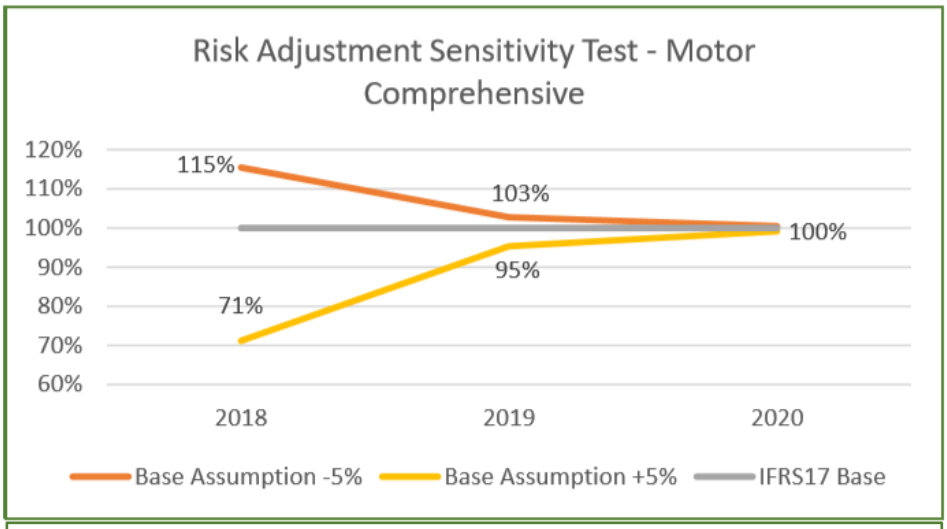

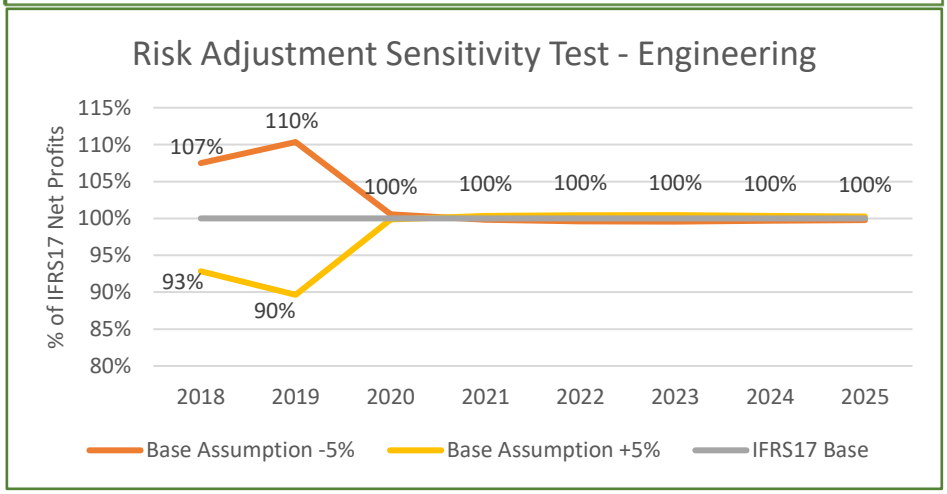

يمكن أن نرى أعلاه أن الأرباح الأولية في إطار كل فروع التأمين حساسة بشكل ملحوظ لاختيار فرضية تعديل المخاطر. تعد حساسية الأرباح لتعديل المخاطر أقل في إطار التأمين الهندسي مقارنة مع التأمين الشامل للمركبات، بسبب طبيعتها طويلة الأجل لوثائق التأمين الهندسي وكذلك بسبب استخدام نموذج القياس العام (مقارنة باستخدام نموذج تخصيص أقساط التأمين للتأمين الشامل للمركبات). عند إلقاء نظرة فاحصة، على غرار ما لوحظ في حساسية معدل الخصم، فإنه يُلاحظ أن هذا التغير قد نشأ بسبب تحرك الأعمال الهندسية المربحة والخاسرة في اتجاهين متعاكسين في الرسم البياني أعلاه، وبالتالي موازنة بعضها البعض لتقليل التأثير العام للتغيير في تعديل المخاطر.

تتوقع المؤسسة أن يقوم كل اكتواري معين بتحديد منهجية تعديل المخاطر مع الأخذ في الاعتبار أفضل الممارسات المهنية وكذلك قابلية الشركة لتحمل المخاطر مع المرئيات اللازمة من الإدارة.

٣- اختبار حساسية العقود المتوقع خسارتها

يعد تحديد العقود المتوقع خسارتها مجالًا مهمًا للحكم بموجب *المعيار الدولي للتقرير المالي* ١٧ (IFRS١٧)، حيث يتعين على الشركة تحديد مستوى التفصيل الذي يتم من خلاله تحديد مدى خطورة العقود، والفرضيات (على سبيل المثال، معدل الخسارة، ومعدل المصروفات، ومعدل الخصم، وتعديل المخاطر، نمط دفع المطالبات، وما إلى ذلك) المستخدم لمستوى تجميع عقود التأمين المحدد. يتطلب اختبار الحساسية هذا الحصول على نتائج باستخدام سيناريو بديل واحد، حيث تم اعتبار (٢٥%) من عقود فرع التأمين عقود متوقع خسارتها.

توضح الرسوم البيانية أدناه التغيير في الربح التراكمي باستخدام الفرضية البديلة أعلاه مقارنة بالربح بموجب الفرضية الأساسية لفروع تأمين المركبات الالزامي والصحة كأمثلة.

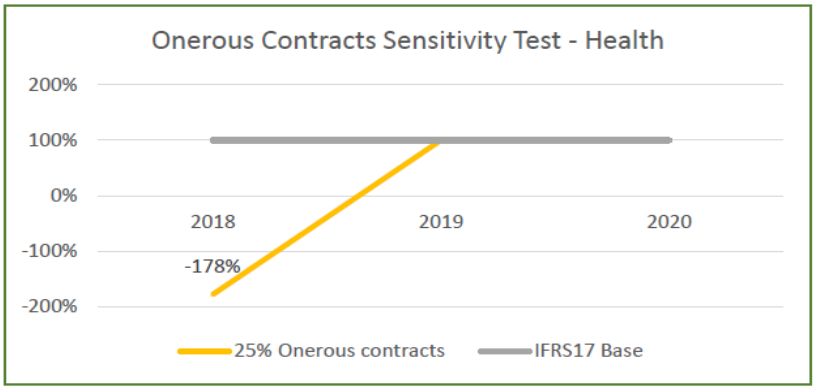

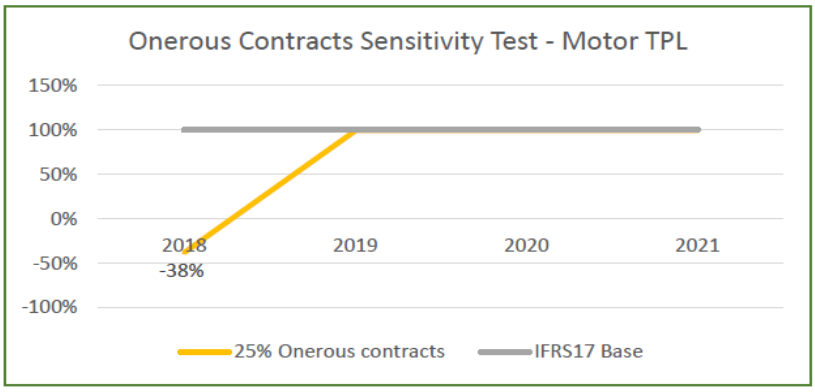

**ملاحظة: الرسمات البيانية أعلاه هي بناء على مجموع بيانات شركات التأمين التي استخدمت فروع التأمين هذه في تقرير الأثر المالي*

يمكن أن نرى أعلاه أن الأرباح الأولية انخفضت بشكل كبير بسبب الخسائر في ٢٥% من فرع التأمين المعترف بها قبل الأرباح على الـ ٧٥% المتبقية من فرع التأمين.

تتوقع المؤسسة أن تولي الإدارة اهتمامًا خاصًا لهذا المجال خلال المرحلة التالية (أي "تصميم خطة التنفيذ" ("Design of implementation plan") وان تعتمد منهجية سليمة تتفق مع المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ ، وان يتم وضع عملية شفافة لتحديد العقود المتوقع خسارتها. مع تحديد المسؤوليات بشكل واضح.

أ٢. تقييم المؤسسة لتقارير الأثر المالي (FIA)

تم تقييم تقارير الأثر المالي من حيث الجودة الفنية (Technical Quality) وجودة التوثيق (Documentation Quality) على مقياس من ١ إلى ٤ تحت مجموعة محددة من معايير التقييم، حيث يمثل ١ أدنى درجة ويمثل ٤ أعلى درجة. التقييم تم مع الأخذ بالاعتبار المجالات الخمسة الرئيسية التالية وهي البيانات، والمنهجية (الإجمالي)، والمنهجية (إعادة التأمين المحتفظ بها)، وقائمة الدخل وقائمة المركز المالي. من حيث عدد معايير التقييم في إطار كل مجال من المجالات الخمسة المذكورة أعلاه، كان لقائمة الدخل العدد الأكبر من معايير التقييم، متبوعًا بالمنهجية (الإجمالي).

يوضح الرسم البياني أدناه التقييم الشامل لشركات التأمين لكل المجالات الخمسة المذكورة أعلاه.

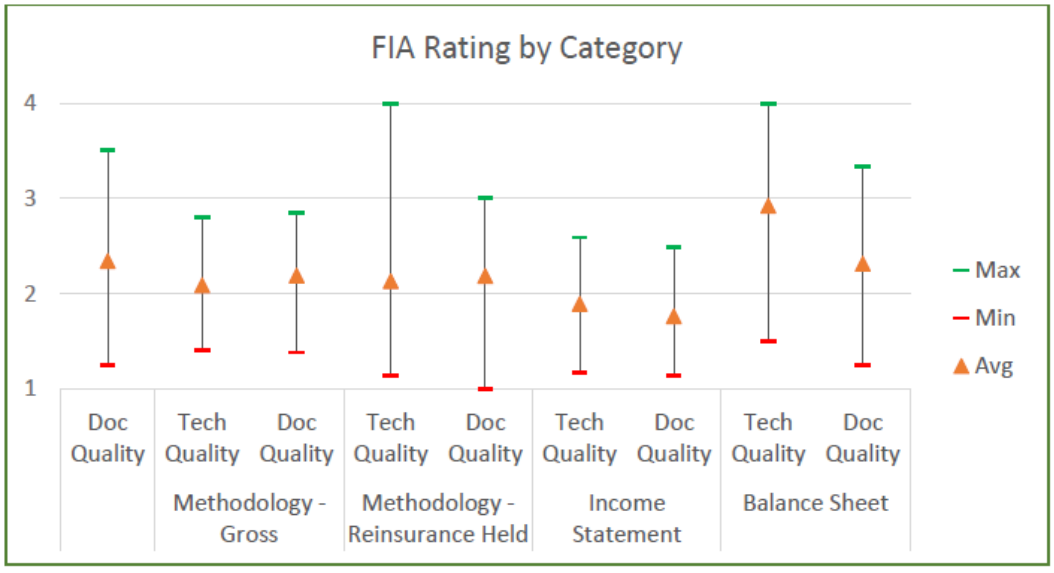

كما يمكن أن نرى أعلاه، أدنى معدل تقييم هو لقائمة الدخل، والتي تعاملت مع التغيرات في الإيرادات والمصروفات بموجب المعيار الجديد، والتفسيرات والمبررات المقدمة حول هذه التغييرات. وكانت "منهجية إعادة التأمين المحتفظ بها" أحد المجالات ذات التباين الأكبر في النتائج، حيث سجلت بعض شركات التأمين درجات منخفضة جدًا بينما سجل عدد قليل منها درجات عالية جدًا.

من ناحية أخرى، كانت جودة المخرجات المتعلقة بقائمة المركز المالي أفضل نسبيًا، حيث تم تصنيف الفرق في الأرباح بين المعيارين إلى مكوناتها (أي الخصم، وتعديل المخاطر، وتأثير إدراك العقود المتوقع خسارتها، وما إلى ذلك).
تم احتساب التقييم الشامل لتقارير الأثر المالي كمتوسط التقييمات في المجالات الخمسة المذكورة أعلاه. يوضح الرسم البياني أدناه متوسط درجات التقييم وتباين الدرجات التي حققتها شركات التأمين لجميع تقارير الأثر المالي.

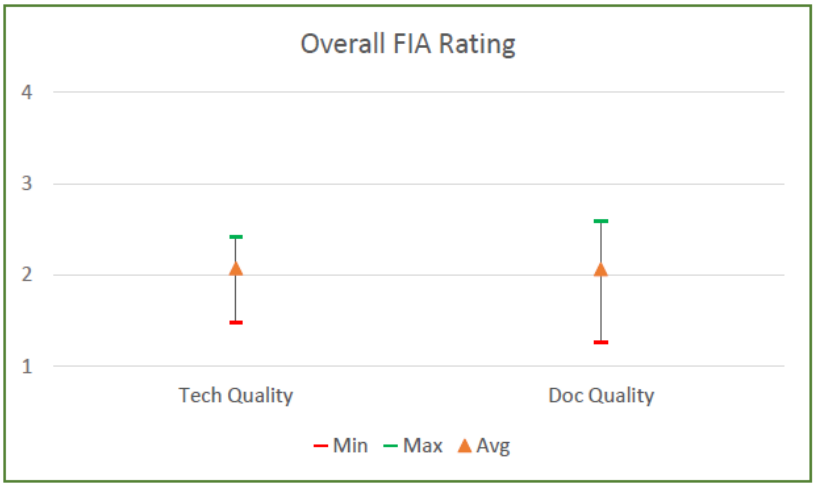

يمكن ملاحظة أن متوسط درجة الجودة الفنية ودرجة جودة التوثيق بالكاد تمكنت من البقاء فوق أدنى نطاق التقييم. التقييمات الإجمالية لعدد من الشركات وصلت إلى أقل من متوسط التقييمات بكثير، في حين لم تتمكن الشركات التي كان لديها تقارير ذات جودة أفضل نسبيًا من الوصول إلى أعلى نطاق تقييم (أي أعلى من ٣).

بينما نلاحظ أن متوسط التقييمات في هذه المرحلة قد تحسن مقارنةً بالمرحلة الأولى ("تحليل الفجوات")، فإن المؤسسة تعرب عن عدم رضاها عن متوسط التقييمات المنخفض الذي حققه القطاع، والتحسن الطفيف الذي شوهد مقارنةً بالمرحلة السابقة يثير تساؤلات جدية حول مستوى فهم شركات التأمين للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧) ، وجودة المراجعة الداخلية، و الطعن لمن تم تنفيذ العمل من قبل مستشارين خارجيين، والإشراف العام على المشروع من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا. لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية الدقة الفنية العالية والإشراف القوي نظرًا للتأثير الكبير الذي يمكن أن يحدثه المعيار الدولي للتقرير المالي (IFRS١٧) على نمط ظهور الأرباح ، كما هو موضح في الجزء أ ١ أعلاه.

أدناه حددنا الملاحظات الرئيسية من مراجعتنا لتقارير الأثر المالي، جنبًا إلى جنب مع تطلعات المؤسسة فيما يتعلق بهذه الملاحظات.

أ. *الاجتهادات المهمة والخيارات المتاحة*

بموجب نهجها القائم على المبادئ، يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي١٧ (IFRS١٧) إدارة كل شركة تأمين لاتخاذ قرارات منهجية رئيسية معينة وخيارات للسياسات المتبعة، ويمكن أن تؤثر كل من هذه القرارات والخيارات تأثيرا جوهريا على الشركة، إما ماليًا أو تشغيليًا أو كليهما. لذلك من الضروري أن تتخذ الإدارة هذه القرارات بحكمة.

للتسهيل على الإدارة اتخاذ القرار، نصت المؤسسة في تعليماتها لمرحلة تقرير الأثر المالي، على أن كل تقرير من تقارير الأثر المالي يجب أن يذكر بوضوح جميع الاجتهادات الهامة المستخدمة، إلى جانب الخيارات المتاحة للإدارة. أمثلة على هذه الاجتهادات الهامة تتضمن تجميع العقود، ومنهجية تعديل المخاطر، والنهج المتبع للخصم سواء من تصاعدي او من تنازلي، الاثبات الفوري مقابل تأجيل نفقات الاستحواذ، وما إلى ذلك. وبالمثل، عند استخدام التبسيط، كان من المطلوب تمييزها بوضوح في تقرير الأثر المالي، إلى جانب وصف كامل للمنهجية المطبقة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧). أمثلة على التبسيط استخدام معدل الخصم الثابت، وعدم التنويع في حساب تعديل المخاطر، وحساب العقود المتوقع خسارتها بطريقة مماثلة للمعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS٤)، إلخ.

في حين أن بعض التقارير حددت بوضوح الاجتهادات المهمة والتبسيطات المستخدمة مع البدائل المتاحة، وبالتالي سجلت درجات تقييم عالية في هذا المجال، احتوت العديد من التقارير الأخرى على توثيق ضعيف أو غير كافي في هذا الصدد. و بالنظر إلى الطبيعة الحاسمة لهذه القرارات لتصميم حل المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧) من قبل الشركة، *تتوقع المؤسسة أن تقضي الإدارة الوقت والجهد الكافيين لفهم الخيارات المتاحة لها بشكل كامل والآثار المترتبة على كل خيار. كما أن المؤسسة تشجع الإدارة على السعي للحصول على مرئيات المراجعين الخارجيين في وقت مبكر من هذه العملية لتجنب المفاجآت المتأخرة.*

ب. *جودة وعمق توثيق المنهجية*

لم تستوف الغالبية العظمى من تقارير الأثر المالي المعيار العام المتمثل في "التفسير الكافي الذي يمكن طرف ثالث واسع المعرفة لفهم المنهجية المستخدمة فهم كامل، وإذا لزم الأمر، إعادة إنتاج النتائج باتباع نفس المنهجية". نظرًا لأن غالبية تقارير الأثر المالي (FIA) تم إنتاجها من قبل مستشارين خارجيين، كان من الضروري أن تكون توثيق المنهجية واضح ومفصل حتى يكون للتقرير فائدة مستقبلية للشركة، لا سيما لإداراتها المالية والاكتوارية. في حالة عدم وجود مثل هذا التوثيق، لدى المؤسسة شكوك حول ما إذا كانت الإدارات المعنية في شركة التأمين تفهم تمامًا العمل المنجز وستكون قادرة على تولي ملكية هذا العمل في المراحل التالية.

تتوقع المؤسسة أن تضمن الإدارة التفاعل الكافي بين مستشاريها الخارجيين والادارات الرئيسية في الشركة، مما يمكّن الشركة من امتلاك المنهجيات وتنفيذها في المستقبل. ومن المتوقع أيضًا أن تتحسن جودة التوثيق في المراحل التالية من خطة المؤسسة للتحول لمعيار الدولي للتقرير المالي١٧ (IFRS١٧) .

ج. *التخطيط بين المعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS٤) والمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧)*

مقارنةً مع المعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS٤)، تتضمن قائمة الدخل بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي١٧ (IFRS١٧) حسابات جديدة مختلفة تحت عناوين جديدة (على سبيل المثال ، إيرادات خدمات التأمين ، ونفقات خدمات التأمين ، وصافي المصروفات من عقود إعادة التأمين ، و الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية ، وما إلى ذلك). كان من المتوقع أن يساعد تقرير الأثر المالي(FIA) الشركة في فهم هذا الانتقال من المعيار الدولي للتقرير المالي٤ (IFRS٤) إلى المعيار الدولي للتقرير المالي١٧ (IFRS١٧) . للأسف، لم تحتوي غالبية التقارير على تفاصيل للربط بين البنود الواردة في قائمتي دخل تحت المعيار الدولي للتقرير المالي٤ (IFRS٤) و المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧).

تتوقع المؤسسة أن تضمن الإدارة الفهم الكافي للربط بين قائمتي الدخل تحت المعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS٤) و المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧) على جميع المستويات داخل الشركة، ولا سيما من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ، وإعدادهم في الوقت المناسب لتفسير وفهم أداء الأعمال بالكامل في عصر التقارير المالية الخاصة بالمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧).

د. *مستوى تجميع عقود التأمين وتقييم العقود المتوقع خسارتها*

بالنسبة لتجميع عقود التأمين، يتبع *المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧* (IFRS١٧) مبدأ " مخاطر متشابهة وتدار معا" و "مربح مقابل متوقع الخسارة (مقابل غير متوقع الخسارة)". يعد هذا تقييمًا أساسيًا ومن المرجح أن يؤثر قرار الشركة بشأن مقياس تجميع العقود على نتائجها المالية، وعرضها والإفصاح عنها، بالإضافة إلى حلول التقنية التي تدعم هذه النتائج.

تفتقر غالبية تقارير الأثر المالي(FIA) إلى تفاصيل حول كيفية الالتزام بالمبادئ المذكورة أعلاه، وفي كثير من الحالات، تم تقسيم الأعمال حسب فرع التأمين فقط دون مبرر كاف، وبالتالي تم الحصول على درجة منخفضة في تقييم المؤسسة. ومن ناحية أخرى، شركات قليلة قسمت اعمالها إلى قطاعات أكثر دقة بشكل ملحوظ من تلك المستخدمة في المخصصات الفنية تحت المعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS ٤)، كما هو موضح في الرسم البياني في. القسم (أ١ ب) اعلاه.

تتوقع المؤسسة أن تضمن الإدارة التقيد بجميع مبادئ المعيار الدولي للتقرير المال (IFRS ١٧) قلباً وقالباً، والتركيز ليس فقط على تبني الحل الأبسط ولكن الحل الأمثل للشركة في إدارة أعمالها والذي يتوافق بشكل وثيق مع أفضل ممارسات السوق.

هـ. دخل ومصروفات تمويل التأمين

هذا مفهوم جديد تم تقديمه في قائمة دخل المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧ (IFRS١٧)، والذي يؤثر بشكل مباشر على الأرباح المعلنة. وعليه، كان من المتوقع أن يوضح تقرير الأثر المالي المنهجية المستخدمة في هذا الصدد بالتفصيل. على العكس من ذلك، لم تحتوي غالبية تقارير الأثر المالي على أي تفسير للأرقام الناتجة، أو الاختلاف في الأساليب اعتمادًا على نموذج القياس المستخدم، أو الاختلاف في الحسابات عند استخدام منحنيات معدلات الخصم الفورية مقابل منحنيات معدلات الخصم الآجلة. في حالات قليلة، تم اعتبار دخل تمويل التأمين وإيرادات الاستثمار متساويين، وبالتالي تم التبسيط بشكل مبالغ في الحسابات.

تتوقع المؤسسة أن تضمن الإدارة أن جميع الميزات الجديدة للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧ *مفهومة جيدًا داخل الشركة، وأن أفرادا معنيين داخل الشركة لديهم ملكية كاملة لكل ميزة جديدة.*

و. ملاحظات رئيسية أخرى من مراجعة المؤسسة لتقارير الأثر المالي

- تخصيص المصاريف
  - افتقرت غالبية تقارير الأثر المالي (FIA) إلى الوضوح بشأن النهج المستخدم لتخصيص النفقات على مستوى مجموعة عقود التأمين، وكذلك بشأن التمييز بين المصروفات التي يمكن نسبتها مباشرة والمصروفات الأخرى.
  - في حين أن إجمالي المصروفات بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧) و المعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS٤) لن يتأثر على مستوى الشركة، فإن الاختلافات ممكنة على مستوى "مجموعة العقود" اعتمادًا على فلسفة التخصيص. في تمرين تقارير الأثر المالي (FIA)، لاحظنا أن بعض الشركات خصصت مصروفات أقل على مستوى مجموعة العقود مقارنة مع المعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS ٤)، بينما خصصت شركات أخرى مصاريف أعلى من تلك المنصوص عليها في المعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS ٤)
- تعديل المخاطر
  - لحساب تعديل المخاطر، لجأت غالبية حسابات تقييم الأثر المالي (FIA) إلى استخدام التبسيط (على سبيل المثال ، استخدام النسب المئوية الثابتة، وعدم التنويع، وعدم تحديد مجال الثقة، وما إلى ذلك). نظرًا لتعقيد ودرجة تطور هذه الميزة الجديدة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS ١٧)، فإن تأثير تنفيذ نهج كامل لم يتم فهمه بالكامل من قبل بعض شركات التأمين.

- عند الإفراج عن تعديل المخاطر في السنوات اللاحقة، افتقرت غالبية تقارير الأثر المالي إلى الوضوح بشأن ما إذا كان الإصدار مقسمًا بين نتيجة خدمة التأمين ودخل ومصروفات تمويل التأمين، أو تم اعتباره بالكامل ضمن نتيجة خدمة التأمين فقط، وهو خيار السياسة الذي يتعين على كل شركة تأمين.

- معدل الخصم
  - بذل عدد قليل من الشركات جهدًا لتبني النهج تصاعديا او النهج تنازليا، مما أكسبهم درجات إيجابية مقارنة بتلك التي تستخدم فرضية معدل خصم ثابت.
  - من بين الشركات التي تستخدم نهجًا تصاعديًا لمعدل الخصم، لم يقم عدد قليل منهم بإجراء تعديل على عدم السيولة أو إجراء تعديل ثابت كتبسيط.
- صافي المصروفات من عقود إعادة التأمين
  - لم تسمح العديد من الشركات بمخاطر التعثر عن السداد للطرف المقابل. وعندما خصص هذا الخطر، كان يعتمد عادةً على التبسيط، بدلاً من مراعاة الاحتمال الافتراضي والخسارة المُعطاة للتعثر عن السداد لكل معيد تأمين فردي.
  - بالنسبة للعقود المتوقع خسارتها، لم تقم غالبية شركات التأمين بإجراء تعديلات مقابلة في هامش الخدمة التعاقدي (CSM) لإعادة التأمين.
  - الفرضيات المستخدمة للتدفقات النقدية لإعادة التأمين لم يتم توثيقها بشكل كافٍ، مما جعله من الصعب متابعة الحسابات.
- اعتبار متوسط مرجح الاحتمالات
  - يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS ١٧) أن يستند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية على متوسط مرجح الاحتمالات للنطاق الكامل من النتائج المحتملة. كانت هناك أدلة محدودة على أن هذا المطلب قد تم النظر فيه، حيث استخدمت الأغلبية نهجًا محددًا عند توقع التدفقات النقدية المستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، قام عدد قليل جدًا من الشركات بإجراء تعديلات بسبب التعثر عن سداد أقساط التأمين.
- هامش الخدمة التعاقدي (CSM)
  - افتقرت بعض التقارير إلى الوضوح بشأن الإجراء الذي تم النظر فيه لتحرير هامش الخدمة التعاقدي (CSM) من سنة إلى أخرى.
- معاملة منافذ ("Manafeth")
  - بالنسبة للشركات المشاركة في تجمع منافذ، لم تتضمن غالبية تقارير الأثر المالي أي وصف للنهج المقترح لأعمال منافذ. في حين أنه قد يتم استبعاد قطاع الأعمال هذا نظرًا لاستيفاء عتبة ٧٥% بالفعل، فمن المتوقع أن تخضع معاملة منافذ بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS ١٧) لتغيير كبير مقارنة

بمعاملتها في البيانات المالية الحالية، مما يؤدي بدوره إلى ظهور بيانات ومنهجية إضافية المتطلبات. قد تنطبق اعتبارات مماثلة على تأمين الحج والعمرة وتأمين العيوب الخفية وترتيبات التجميع / التأمين المشترك الأخرى.

ز. *ملاحظات إضافية من الاختبار المستقل للمؤسسة لنتائج تقييم الأثر المالي*

اختارت المؤسسة عينة من شركات التأمين للاختبار المستقل لنتائج تقييم الأثر المالي (FIA)، وتم طلب بيانات المدخلات من تلك الشركات. بمجرد استلام البيانات، تم ادخالها في أداة المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧) الداخلية للمؤسسة.

تم تحديد عدد من الاختلافات بين نتائج تقييم الأثر المالي (FIA) التي قدمتها الشركة وتلك التي تم إنتاجها باستخدام الأداة الخاصة بالمؤسسة. تم تصنيف هذه الاختلافات إلى ثلاث فئات، وهي "ضئيلة" و " طفيفة " و " كبيرة ".

حيث لوحظت اختلافات كبيرة، قمنا بفحص عينة من تلك المجالات من خلال البحث عن نتائج مفصلة من شركات التأمين. فيما يلي النتائج الرئيسية التي توصلنا إليها بناءً على تلك التحقيقات.

- دخل ومصروفات تمويل التأمين
  - كان هناك نقص في الشفافية حول استخدام المنحنيات الفورية والمنحنيات الآجلة.
  - بدلاً من حساب إلغاء الخصم، عرضت إحدى الشركات تحرير الاحتياطيات وهامش الخدمة التعاقدي تحت هذا العنوان.
- معاملة مكون الخسارة
  - بدلاً من إجراء عملية حسابية كاملة لتحديد مكون الخسارة (أي السماح بالخصم وتعديل المخاطر، لجأت بعض الشركات إلى حساب من نوع المعيار الدولي للتقرير المالي ٤ (IFRS٤) باستخدام احتياطي عجز قسط التأمين ("PDR") كأساس لتحديد مكون الخسارة.
  - في كثير من الحالات، لم يتم إجراء التعديل المتعلق بمكون الخسارة على مدخول التأمين، المطلوب بموجب الفقرة ٤٩ من المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS ١٧).
  - وبالمثل، بالنسبة لإعادة التأمين المحتفظ بها، لم يتم إجراء تعديلات على هامش الخدمة التعاقدي CSM المطلوبة بموجب الفقرة ٦٦ أ و ٦٦ ب من المعيار الدولي للتقرير المالي١٧ (IFRS ١٧) من قبل العديد من شركات التأمين.
- تعديل المخاطر
  - كانت هناك حالة واحدة لم يتطابق فيها تعديل مخاطر الإغلاق مع تعديل مخاطر الافتتاح للعام التالي.
- هامش الخدمة التعاقدي

- في إحدى الحالات، لوحظت فروق في مقدار هامش الخدمة التعاقدي (CSM) المحسوبة من قبل الشركة وتلك التي تم حسابها باستخدام بيانات الشركة. بعد إجراء مزيد من التحقيق، لوحظ أن الشركة قد تجاهلت التدفقات النقدية للسنة الأولى عند تحديد هامش الخدمة التعاقدي الأولي.

- قضايا أخرى

- بالنسبة لبعض الشركات، لم تكن النتائج التفصيلية المقدمة تساوي النتائج الموجزة التي تظهر في نموذج تقييم الأثر المالي (FIA)، مما يثير الشكوك حول دقة الحسابات وكفاية الضوابط على تدفق المعلومات قبل مشاركتها مع المؤسسة.
- في إحدى الحالات، تم إظهار مدخول التأمين بموجب منهج تخصيص أقساط التأمين (PAA) صافية من نفقات الاستحواذ، بدلاً من المقاصة من خلال مصروفات خدمات التأمين. في حين أن هذا لم يؤثر على الربح الإجمالي، تم تحريف كل من مدخولات التأمين ومصروفات خدمات التأمين.
- في حالة أخرى، لم تتطابق بيانات الإدخال المقدمة لتعديل المخاطر مع الفرضيات المستخدمة بالفعل من قبل الشركة، والتي أصبحت واضحة فقط بمجرد حصولنا على النتائج التفصيلية لحساب تقييم الأثر المالي(FIA).
- في إحدى الحالات، تمكنا من مطابقة مصروفات تمويل التأمين للسنة الأولى، ولكن ظهرت اختلافات في العام الثاني، مما أثار مخاوف بشأن النهج المستخدم لتحرير تأثير الخصم.

أثارت نتائج اختبارنا المستقل شكوكًا في مجالات مختلفة من الحسابات التي تم إجراؤها. يبدو أن الدافع وراء الكثير من هذا هو الفهم غير الكافي لمبادئ المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS ١٧) أو الاختلافات في تفسير مبادئ المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS ١٧). تتوقع المؤسسة أن يلعب المدققون الخارجيون دورًا مهمًا في ضمان التفسير المناسب والحسابات الدقيقة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي١٧ (IFRS ١٧).

تتوقع المؤسسة أن تضمن الإدارة أن المدققين الخارجيين للشركة لديهم المعرفة والخبرة اللازمة للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧) من أجل تحليل النتائج بتفاصيل كافية حتى تتمكن لجنة المراجعة من الحصول على التأكيد اللازم حول البيانات المالية للشركة وفقًا للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS١٧).

الجزء ب - تقييم الأثر التشغيلي

ب ١. ملخص نتائج (OIA)

بناءً على ما طُلب سابقًا من جميع تقارير تقييم الأثر التشغيلي (OIA) أن تغطي وبحد أدنى الأثر التشغيلي للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧ (IFRS ١٧) في كل من مجالات البيانات، أنظمة تكنولوجيا المعلومات، البرمجيات، المعالجة والموارد البشرية. يُلخص القسمان الآتيان نتائج شركات التأمين فيما يتعلق بأنظمتها الحالية ومواردها تجاه متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧ (IFRS ١٧).

أ. تحسينات النظام

تعكس الرسوم البيانية أدناه النهج الحالي المتبع بين مختلف شركات التأمين فيما يتعلق بتطوير كل من أنظمتها المالية، أنظمتها الاكتوارية، أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها.

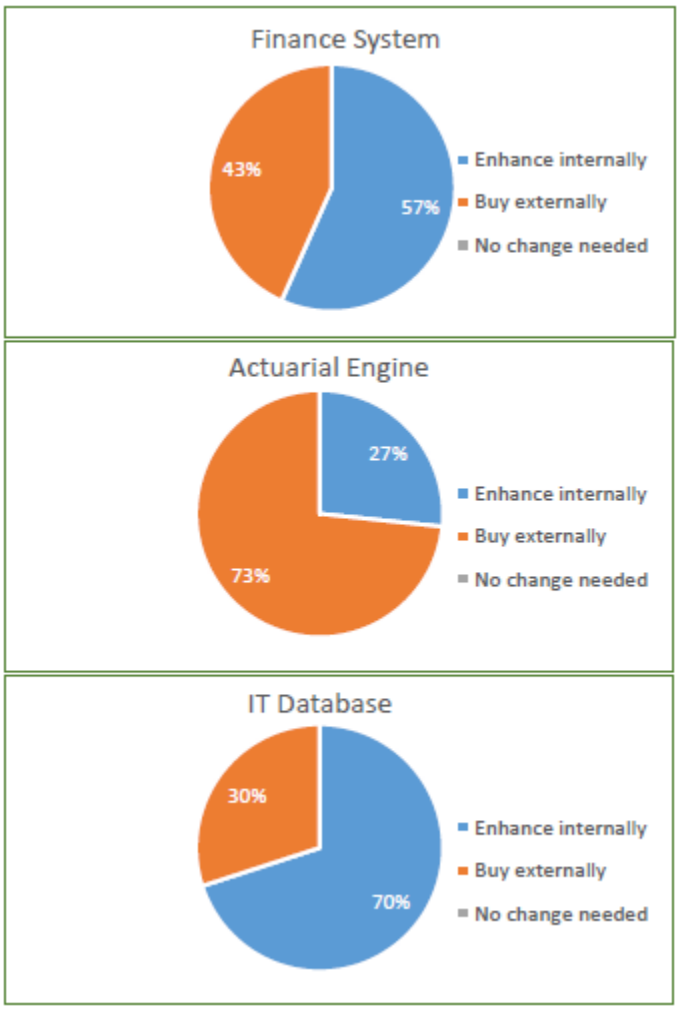

لم تقيم شركات التأمين مدى تلبية أنظمتها المتبعة حاليًا لمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧ (IFRS١٧). فيما يخص الأنظمة المالية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات، تخطط نسبة كبرى من الشركات تحسين وتطوير أنظمتها المتبعة حاليًا مقارنةً بتلك الشركات التي تنوي شراء وحدات خارجية باعتبارها "إضافة" أو "كبديل كامل". من الناحية الأخرى، تنوي الغالبية العظمى من شركات التأمين شراء محرك اكتواري خارجي لدعم نظامها المالي فعندما يتم تقديم الخدمة من قبل اكتواري خارجي معين، فإن عددًا من شركات التأمين تدرس مدى اعتمادها على أنظمة الاكتواري المعين.

*تتوقع المؤسسة أن تقوم الإدارة بتطوير فهم متعمق لمتطلبات ال*معيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧ *وأن تسعى لاتخاذ قرارًا سليمًا بشأن تحسين النظام ، سواء أكان النظام داخليًا أو من خلال شراءها وتبنيها لنظام خارجي. عند الشراء وتبني الشركة لنظامًا خارجيًا، يجب أن تبذل الإدارة الجهد الكافي لفهم كافة قيود نماذج البائعين والتأكد من وضعها الخطط اللازمة لاستكمال أي فجوات أو ثغرات داخليًا.*

ب. احتياجات الموارد البشرية

تعكس الرسوم البيانية أدناه النهج الحالي المتبع بين مختلف شركات التأمين فيما يتعلق بتعزيز وتكميل كل من مصادرها المالية، الاكتوارية، ومصادر تكنولوجي المعلومات.

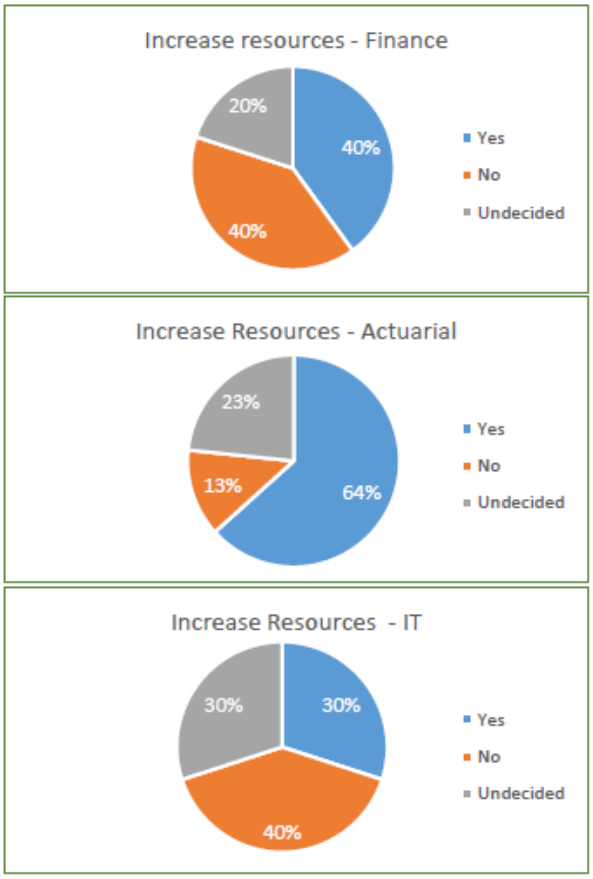

تدرك غالبية شركات التأمين أهمية المدخلات الاكتوارية في إصدار البيان المالي للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٧ (IFRS ١٧)، إذ تُخدم الشركة من قبل خبير اكتواري خارجي معين، مما تدعى الحاجة إلى فريق اكتواري داخلي لتقديم الدعم اليومي لفريق الشؤون المالية. والذي بدوره يتماشى مع استراتيجية المؤسسة، بموجب ما نصت عليه لوائح العمل الاكتواري المنشورة مؤخرًا، والتي تأكد على جميع شركات التأمين إنشاء وظيفة اكتوارية داخلية وتعيين خبير اكتواري مؤهل. وبالمثل، حددت نسبة كبيرة من شركات التأمين حاجتها إلى تعزيز فرق الشؤون المالية وتكنولوجيا المعلومات، بنسبة أكبر في الفرق المالية تفوق فرق تكنولوجيا المعلومات. إذ لا يزال عدد من شركات التأمين في طور تقييم احتياجاتها من الموارد البشرية.

تتوقع المؤسسة أن تضمن الإدارة توفر الموارد الكافية والمهارة لكل وظيفة من أجل التنفيذ الفعال والسلس للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم١٧ (IFRS١٧). بالأخذ بالاعتبار منحنى التعلم الحاد المعني، فمن المتوقع أن تُنفذ عمليات التوظيف و/ أو التدريبات المخطط لها ضمن الأوقات المناسبة.

ب ٢. تقييم المؤسسة لتقارير تقييم الأثر التشغيلي (OIA)

تم تقييم المؤسسة لتقارير تقييم الأثر التشغيلي (OIA) من أجل "شمولية الفجوات المحددة" و "جودة واكتمال العلاج المقترح". تم تقسيم هذا التقييم إلى أربعة مجالات، وهي البيانات، وتكنولوجيا المعلومات والأنظمة، والعملية، والموارد البشرية. من حيث عدد معايير التقييم في إطار كل مجال من المجالات الأربعة المذكورة أعلاه، فإن البيانات وتكنولوجيا المعلومات والأنظمة لديها عدد مماثل من معايير التقييم، بينما كان لدى الأشخاص أقل عدد من معايير التقييم.

على غرار تقييم المؤسسة لتقارير تقييم الأثر المالي، تم تخصيص درجات من ١ إلى ٤ مقابل كل معيار للتقييم، حيث يمثل ١ أدنى درجة و ٤ هو أعلى درجة.

يوضح الرسم البياني أدناه تقييم المؤسسة لقطاع التأمين في كل من المجالات الأربعة المذكورة أعلاه، إلى جانب تباين النتائج التي حققتها شركات التأمين.

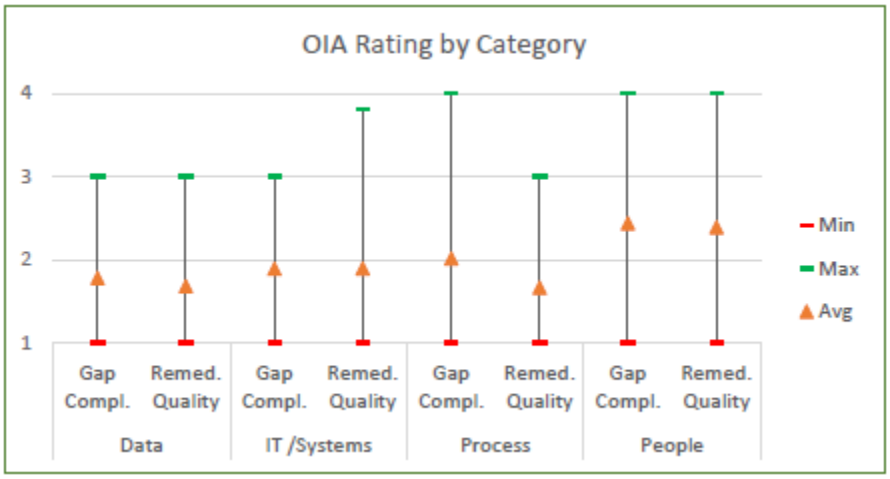

يمكن ملاحظة من الرسم البياني أعلاه أن الفجوات والمعالجة المتعلقة بالبيانات سجلت بشكل عام تقييما ضعيفًا في المتوسط. من ناحية أخرى، سجلت الفجوات والمعالجة المتعلقة بالموارد البشرية أعلى درجات في المتوسط. تُبرز النطاقات الواسعة في جميع المجالات أعلاه الاختلافات الكبيرة في جودة تقارير تقييم الأثر التشغيلي (OIA) عبر القطاع.

قامت المؤسسة بجمع الدرجات الخاصة بالمجالات الأربعة المذكورة أعلاه للتوصل إلى النتيجة الإجمالية لكل تقرير تقييم الأثر التشغيلي. يوضح الرسم البياني أدناه تقييم المؤسسة الشامل لتقارير تقييم الأثر التشغيلي (OIA)، وكذلك تباين الدرجات التي حققتها شركات التأمين.

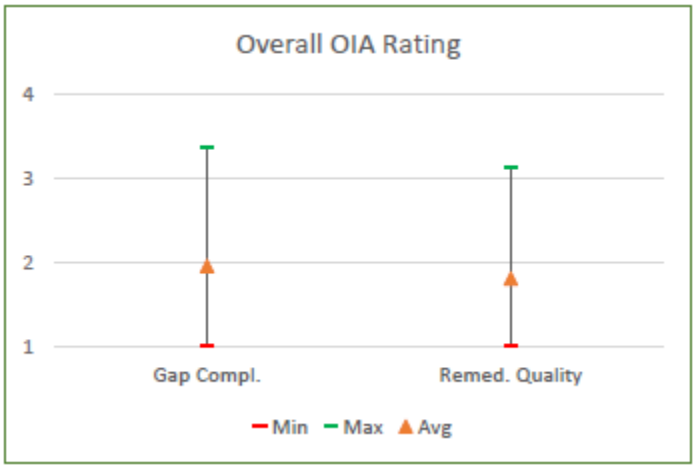

يمكن أن نرى من الرسم البياني أعلاه أن متوسط درجة "شمولية الفجوات المحددة" نجح تقريبًا في الوصول إلى النطاق المتوسط ، في حين أن درجة "جودة واكتمال العلاج" انخفضت في النطاق الأدنى، وكلاهما يشير إلى انخفاض جودة تقارير تقييم الأثر التشغيلي بالمتوسط.

من الشائع في قطاع التأمين أنه بغض النظر عن التأثير على البيانات المالية للشركات، سيكون التأثير التشغيلي للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS ١٧) جوهريًا لكل شركة تأمين. لذلك، نظرًا لأهمية الاستعداد التشغيلي للمعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS ١٧) ، فإن متوسط درجة تقييم الأثر التشغيلي (OIA) التي حققها قطاع التأمين مخيب للآمال للمؤسسة .

تتوقع المؤسسة أن يحظى كل مجال من المجالات الأربعة (البيانات، وتكنولوجيا المعلومات والأنظمة، والعمليات و الموارد البشرية) بالاهتمام الواجب من الإدارة خلال المرحلة التالية (أي التصميم) من خطة تنفيذ المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS ١٧).

فيما يلي ذكرنا الملاحظات الرئيسية من مراجعتنا لتقارير تقييم الأثر التشغيلي (OIA).

أ. *التقارير العامة مقابل التقارير المصممة خصيصًا للشركة*

تظهر تقارير تقييم الأثر التشغيلي فهمًا مناسبًا للعمليات والموارد البشرية الحالية، وتم تصميم العلاج المقترح وفقًا للظروف المحددة للشركة، حصلت الشركات على درجات أعلى من تلك التي تقترح حلولًا عامة "مقاس واحد يناسب الجميع". وكان من المفاجئ ملاحظة درجة التشابه بين تقارير تقييم الأثر التشغيلي (OIA) لشركات قليلة، مما أثار تساؤلات حول ما إذا كان المستشارون الخارجيون المعنيون قد قضوا وقتًا وجهدًا كافيين لفهم البنية التحتية التشغيلية المحددة لكل شركة والتعزيزات المطلوبة لكل منها.

تتوقع المؤسسة أن تسعى الإدارة إلى الفهم الكامل للتحديات التي يفرضه تنفيذ المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧ (IFRS ١٧) على بنيتها التحتية التشغيلية الحالية من أجل اتخاذ قرار بشأن الحل الأمثل للشركة.

ب. استخدم الخبرة المكتسبة من تمرين تقييم الأثر المالي (FIA)

سجلت تقارير تقييم الأثر التشغيلي (OIA) التي استندت إلى الدروس المستفادة من تمرين تقييم الأثر المالي (FIA) ، درجات أعلى من تلك التقارير التي بدت إلى حد كبير أنها نسخة من تقارير المرحلة الأولى (تحليل الفجوات). على سبيل المثال، عندما انعكست التحديات المتعلقة بالبيانات والمنهجية التي تمت مواجهتها أثناء ممارسة إعداد تقييم الأثر المالي (FIA) بشكل مناسب في تقرير تقييم الأثر التشغيلي (OIA) فقد أخذنا بعين الاعتبار تلك التحديات بشكل إيجابي في التقييم.

تتوقع المؤسسة أن تضمن الإدارة مشاركة الدروس المستفادة من المرحلة الثانية مع جميع الوظائف المعنية في الشركة والاستفادة الكاملة من الرؤى التي تم تطويرها من هذه المرحلة خلال المرحلة التالية ("تصميم خطة التنفيذ").

ج. الاجتهادات المهمة والتبسيطات المستخدمة

احتوى عدد من تقارير (FIA) على الاجتهادات مهمة والتبسيط (راجع الجزء أ ٢ أ أعلاه). تتطلب تعليمات المؤسسة للمرحلة الثانية، في جميع هذه الحالات، أن يذكر تقرير تقييم الأثر التشغيلي (OIA) الأثر التشغيلي في حالة استخدام اجتهادات بديلة، أو إذا تم استخدام نهج كامل، بدلاً من التبسيط. لاحظنا أن بعض تقارير تقييم الأثر التشغيلي (OIA) لديها أقسام محددة للتعامل مع ما ورد أعلاه ، والتي تم اخذها بالاعتبار بشكل إيجابي في التقييم؛ ومع ذلك، افتقر العديد من تقارير تقييم الأثر التشغيلي (OIA) إلى التفاصيل المطلوبة فيما يتعلق بما ورد أعلاه.

تتوقع المؤسسة أن تسعى الإدارة إلى فهم الآثار المالية والتشغيلية للاجتهادات المهمة البديلة واستبدال التبسيطات بالنُهج الكاملة، واتخاذ قرارات بشأن تصميم خطة تنفيذ المعيار الدولي للتقرير المالي *من موقع مستنير.*

د. ملاحظات أخرى

- البيانات
  - لم يحدد عدد من التقارير بوضوح متطلبات البيانات الإضافية المتعلقة بالاكتتاب والمطالبات والوظائف الاكتوارية و / أو المالية. على وجه الخصوص، بالكاد أي تقرير علق على ما إذا كانت هناك حاجة إلى أي تغييرات على البيانات التي تم التقاطها في نظام المطالبات.

- فيما يتعلق بمتطلبات البيانات الخارجية، فشلت غالبية تقارير تقييم الأثر التشغيلي (OIA) في تحديد الحاجة إلى تحديد مصدر البيانات للحصول على احتمالية التخلف عن السداد والخسارة الناتجة عن التقصير فيما يتعلق بكل معيد تأمين.

- تكنولوجيا المعلومات والأنظمة
  - عندما لا تتضمن الفجوات في أنظمة تكنولوجيا المعلومات وخطط معالجتها مخطط تدفق من طرف إلى طرف، سجلت تلك التقارير درجات منخفضة نسبيًا في هذا المجال.

- العمليات
  - لتقييم العقود المتوقع خسارتها، فشلت غالبية التقارير في إبراز أهمية وجود عملية شفافة ومنظمة جيدًا، مع وضوح الأدوار والمسؤوليات للخبراء الاكتواريين ومتعهدي الاكتتاب، من أجل ضمان جمع المعلومات المطلوبة بطريقة موثوقة وسلسة.

- الموارد البشرية
  - احتوت العديد من التقارير على تفاصيل تتعلق بالقدرة الحالية لكل وظيفة، إلى جانب العدد المقترح للموظفين الجدد، فضلاً عن قدرات الأفراد داخل تلك الوظائف واحتياجاتهم التدريبية. سجلت مثل هذه التقارير درجات عالية نسبيًا في التقييم. من ناحية أخرى، فإن التقارير التي تضمنت التقييم والتوصيات على المستوى العام للشركة فقط مع عدم وجود تمييز بين الوظائف الفردية سجلت درجات منخفضة نسبيًا في التقييم. تضمنت بعض التقارير خطط تدريب مختلفة حسب كل وظيفة؛ تم النظر في هذه التقارير بشكل إيجابي في التقييم.

- تجاوز الحد الأدنى
  - تضمنت بعض التقارير الفجوات وخطط معالجتها بالإضافة إلى الحد الأدنى من المتطلبات، وبالتالي تم النظر فيها بشكل إيجابي في التقييم. على سبيل المثال، تضمنت بعض التقارير مخطط الحسابات الحالي مقابل المخطط المقترح للحسابات بالتفصيل.

- اعتبارات خاصة بالمنتج
  - عندما تم تحديد الفجوات بشكل منفصل لكل منتج كتبته الشركة وكان العلاج المقترح خاصًا بمنتج معين، تم تخصيص درجات عالية نسبيًا لهذه التقارير مقارنة بتلك التي لم يتم فيها وضع اعتبارات خاصة بالمنتج.

- تصنيف الفجوات ومعالجتها:
  - عندما لا يكتفي التقرير بتحديد الفجوات والمعالجة المقترحة لها فقط، بل يصنف أيضًا تدابير المعالجة حسب أهميتها ومقدار الجهد المطلوب، فقد تم اعتبار هذه التقارير بشكل إيجابي في التقييم.

الجزء ج - شهادة المراجعة من قبل المدير المالي والخبير الاكتواري المعين

طلبت المؤسسة أن يقدم المدير المالي والخبير الاكتواري المعين شهادة مراجعة لكل منهما تشمل تقرير ونموذج تقييم الأثر المالي (FIA) وتقرير تقييم الأثر التشغيلي (OIA).

في حالة ما استخدمت الشركة خدمات مستشار خارجي. والمقصود:

- أولا توفير فرصة للأدوار الرئيسية المذكورة أعلاه للتعبير عن آرائهم في المجالات التي قد يكون لديهم فيها اختلافات مع المستشارين الخارجيين للشركة، و
- ثانيًا، التأكد من أن المدير المالي والخبير الاكتواري المعين على دراية تامة بنتائج تقرير تقييم الأثر المالي FIA وتقرير تقييم الأثر التشغيلي OIA وقادرين على تولي مجالاتهم الخاصة عند الانتقال إلى المرحلة التالية.

توضح الرسوم البيانية أدناه توزيع شركات التأمين اعتمادًا على ما إذا كان الخبير الاكتواري المعين و / أو المدير المالي قد عبروا عن آرائهم من خلال الشهادة أعلاه، ولفتوا الانتباه إلى أوجه القصور في النهج المقترح و / أو التحسينات المقترحة على المنهجية المقترحة.

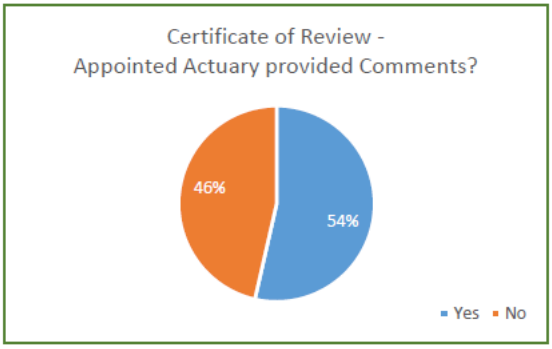

في حين أن غالبية الخبراء الاكتواريين المعينين عبروا عن آرائهم حول المنهجية والفرضيات والإجراءات العلاجية المقترحة، كان من المخيب للآمال ملاحظة أنه لم يحدد ولا مدير مالي واحد أوجه قصور أو اقترح تحسينات في العمل الذي أنتجه

المستشارون الخارجيون. في حين أنه من الممكن في بعض الحالات، حل الخلافات في الرأي قبل الانتهاء من التقارير، فإننا نخشى أنه في كثير من الحالات، قد يكون هذا بسبب افتقار المدير المالي للفهم الكافي للمعيار المالي ١٧ (IFRS١٧) أو عدم المشاركة بشكل كاف في المناقشات حول المنهجية والفرضيات.

تتوقع المؤسسة أن تجري الإدارة مناقشات مع المدير المالي والخبير الاكتواري المعين من أجل:

- اتخاذ قرارات تصميم مستنيرة في المجالات التي توجد فيها اختلافات في الرأي بين الخبير الاكتواري المعين والاستشاريين الخارجيين، و
- التأكد من أن المنهجية والفرضيات تم الموافقة عليها من قبل المدير المالي والخبير الاكتواري المعين.

وتقبلوا خالص تحياتي،

الملحق ١ - شرح الرسوم البيانية والاختصارات

الاختصارات المنطبقة على جميع الرسوم البيانية

#	فرع التأمين	الاسم المستخدم لعناوين الرسوم البيانية	الاختصارات المستخدمة
١	الحوادث و المسؤوليات	Accident & Liability	Acc. & Liab.
٢	تأمين السيارات – الطرف الثالث	Motor TPL	Motor TPL
٣	تأمين المركبات الشامل	Motor Comprehensive	Motor Comp.
٤	الممتلكات	Property	Property
٥	التأمين البحري	Marine	Marine
٦	تأمين الطيران	Aviation	Aviation
٧	تأمين الطاقة	Energy	Energy
٨	التأمين الهندسي	Engineering	Engineering
٩	التأمين الصحي	Health	Health
١٠	التأمين العام و الصحي الاخر	Other General & Health	Other G&H
١١	تأمين حياة جماعي	Group Life	Group Life
١٢	تأمين إئتمان جماعي	Group Credit Life	Group Credit
١٣	تأمين جماعي اخر	Group - Other	Group Other
١٤	تأمين الحماية للأفراد	Individual Protection	Indiv. Protect.
١٥	تأمين الحماية و الادخار للأفراد	Individual Protection & Savings	Indiv. P&S
١٦	تأمين افراد اخر	Individual - Other	Indiv. Other

لاختصارات المنطبقة على الرسوم البيانية في الجزء أ١ ("دوافع الاختلاف في الأرباح") ("Drivers of Difference in Profits")

#	بند	بند	الاختصار
١	صافي الأصول المعيار الدولي للتقرير المالي ٤	IFRS٤ Net Assets	IFRS٤
٢	تأثير إزالة هامش الإدارة للانتقال إلى أفضل أساس تقدير	Impact of removing Management Margin to move to a Best Estimate basis	Mgmt. Margin
٣	تأثير الخصم	Impact of Discounting	Disc.
٤	تأثير تعديل المخاطر	Impact of Risk Adjustment	RA
٥	تأثير العقود المرهقة	Impact of Onerous Contracts	Onerosity
٦	أثر عدم تطابق إعادة التأمين	Impact of Reinsurance Mismatch	RI Mismatch
٧	أثر الاختلاف في منهجية التقييم الإجمالي وإعادة التأمين المحتفظ به	Impact of difference in valuation methodology Gross and Reinsurance Held	RI Meth. Diff
٨	الاختلافات المنهجية الأخرى	Other Methodology differences	Other Meth.
٩	صافي الأصول المعيار الدولي للتقرير المالي ١٧	IFRS١٧ Net Assets	IFRS١٧

الاختصارات المنطبقة على الرسوم البيانية لتقييمات تقييم الأثر المالي و تقييم الأثر التشغيلي في الجزء أ٢ والجزء ب٢

#	بند	بند	الاختصار
١	الجودة التقنية	Technical Quality	Tech Quality
٢	جودة التوثيق	Documentation Quality	Doc Quality
٣	استكمال الفجوة	Gap Completion	Gap Compl.
٤	جودة العلاج	Remediation Quality	Remed Quality

المعايير المستخدمة لمتطلبات النظام والموارد البشرية (المرجع: الجزء ب١ من خطاب الرئيس التنفيذي)

تغييرات النظام:

يشمل النظام المالي المحاسبة، والاستثمارات، وتخطيط الأعمال، ولكن على الأقل، تم النظر في نظام المحاسبة.

يعني "التحسين داخليًا" أن الشركة لا تنوي شراء نظام جديد كليًا أو جزئيًا؛ يستثني هذا السيناريوهات التي تنوي الشركة فيها شراء إضافة للنظام الحالي

الشراء خارجيًا يعني الاستبدال الكامل بالإضافة إلى إضافة جزء عن طريق شراء مكون لإضافته إلى النظام الحالي

زيادة الموارد البشرية

حيث يشير التقرير إلى أنه قد يلزم زيادة الموارد البشرية الإجمالية ولكن لا يذكر الأقسام، فقد تم وضع ذلك في فئة "غير محدد"

تعليقات الخبير الاكتواري / المدير المالي المعين (المرجع: الجزء ج من خطاب الرئيس التنفيذي)

يعمل هذا على تقييم ما إذا كان الخبير الاكتواري المعين والمدير المالي اختلفا مع المستشارين أو قدموا تعليقات على التقرير.

عندما صرح خبير اكتواري معين أو مدير مالي أنه يتفق تمامًا مع الاستشاريين، فسيتم التعامل معه على أنه "لا" ملاحظات.

الملحق ٢ - النتائج الخاصة بالشركة

مرفق (سيتم مشاركته في بريد مستقل)